

محمد الشرقاوي



طمأن نائب رئيس الهيئة العامة للطرق والنقل البري المهندس سعود النقي الموظفين الراغبين في النقل للعمل بالهيئة قائلاً عندما صدر قانون الهيئة وتعدلاته في 2015 الخاصة بتبعية التعيينات للخدمة المدنية ضمن للموظفين المنقولين للهيئة الحصول على نفس حقوقهم الوظيفية كما كانوا في وزارتهم فنحن كمجلس ادارة نمشي حالياً في خطين متوازيين السعي لإقرار كادر خاص ليكافئ المتميز واشراك الموظفين في النجاحات ولدينا العديد من الوسائل يمكن ان ننفذهما في هذا الجانب ومن خلال القنوات الرسمية كما انه في المستقبل سيكون هناك شركات وسوف يكون هناك موظفين في هذه الشركات ولن يكون وضع الشركات كما هو في القطاع العام من ناحية الحافز المالي والوظيفي ومن اهم الاشياء التي تناقشها حالياً مع الجهات المسؤولة مكافأة الموظف في الوقت الحالي على ان يتم وضع آلية لمكافأة المتميزين واقرار مكافاتهم وأشترطنا ان جميع المهندسين والموظفين الذين سوف ينقلون دون خسارة اي ميزة وظيفية كان يحصل عليها في الوزارة المنقول منها. ووضح النقي في لقاءه بمجلة «العامل» انه بالنسبة لهيكل التنظيمي تم ارساله لمجلس الخدمة المدنية وسوف يقر قبل بدء عمل الهيئة في الاول من ابريل المقبل هذا الهيكل يشمل القطاعات والادارات والاقسام وشرح للاختصاصات وتحدثنا مع وزير الاشغال العامة لاقارره كما وضحنا لمعالیه انه كون المسؤولين في الاشغال قد حضروا مع البلدية والمواصلات ولجنة الخدمات الوزارية وتم اخذ رأيهم وابدوا موافقتهم فلا بد ان تنقل المشاريع كاملة.

طمأن الموظفين الراغبين في النقل للعمل بالهيئة

النقي : إقرار الهيكل التنظيمي للحفاظ على حقوق العاملين قبل بدء عمل الهيئة في الأول من أبريل

المواصلات في نوفمبر من العام 2016 وقطعنا شوطاً كبيراً في هذا الصدد ولدينا اختصاصات في وزارة الاشغال العامة منها قطاع الطرق والصيانة ماعدا صيانة شبكة الصرف الصحي والمركز الحكومي للجودة ايضاً لدينا ادارات واختصاصات في بلدية الكويت سوف تنقل والتي لها علاقة بهيئة الطرق والنقل البري وسوف تكون موزعة على مراحل وتبدأ بعضها من الاول من فبراير من العام الجاري والباقي في الاول من ابريل المقبل على ان يكون المخطط الهيكلية اخر المراحل في الاول من يوليو العام الجاري ولقد حرصنا على النقل على مراحل حتى لا يتم ارباك او التأثير على سير العمل بالمشاريع والاعمال وفيما يخص وزارة الاشغال العامة فكونها تملك مشاريع جارية يكون النقل في الاول من ابريل المقبل بداية السنة المالية

يفهم البعض ان فرض رسوم يمكن ان يطال المواطن لكن من حق الهيئة انشاء شركات بالاضافة الى اعادة تنظيم الشركات الموجودة مثل شركة النقل العام التي تحتاج الى تطوير وتنظيم وتعمل بكفاءة اكثر بالاضافة الى التاكسي فسوف يكون له شركة بالاضافة الى المواقف العمومية واعلانات الطرق وغيرها من مصادر الدخل الاخرى والتي سوف تعزز الاقتصاد الوطني.

ماهي ابرز ملامح الخطوات الاولى التي قمتم بها والاختصاصات والادارات التي تم نقلها لتبعية الهيئة؟

بعد صدور قرار مجلس الوزراء الموقر بنقل ادارات واختصاصات في وزارة الاشغال العامة وبلدية الكويت ووزارة المواصلات باشرنا اول شئ بنقل ادارة النقل البري من وزارة

هل هناك ميزات مالية او وظيفية يمكن ان تعود على العاملين بالهيئة؟

لا بد ان نوضح امراً مهماً في هذا الصدد وللأخوة في الجهات المنقول منها اختصاصات للهيئة نقول ان الهيئة لم تنشأ هيئة جديدة فهي هيئة جديدة بمسماها فقط بينما اعمالها قائمة فعلى سبيل المثال سوف ينقل جهاز وزارة الاشغال العامة المنفذ لمشاريع الطرق تحت مظلة الهيئة بكوادره ومشاريعه وميزانيته كذلك نفس الشئ بالنسبة للوزارات الاخرى والقانون واضح في هذا الصدد ولاندري لماذا هذا التردد مع العلم ان الامر من المفترض ان يكون مشجع لان الهيئة ووفقاً للقانون تمول نفسها بنفسها ويمكن ان يكون هناك مردود مادي افضل في المستقبل على العاملين بالهيئة ولايعني ذلك اننا سنفرض رسوم على المواطنين او غيرهم فقد